

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

كانت الكوفة منبعًا فكريًا، ومعقلًا علميًا، أسهم في رسم معالم الحضارة الإسلامية ومساراتها العلمية. فمنذ اختطها المسلمون في مستهل العقد الثاني من القرن الأول الهجري، غدت مركزًا حضاريًا وفكريًا، تلاققت فيه العقول، وتشابكت فيه المذاهب، وتشكّلت في رحابه ملامح العلوم الإسلامية من فقه وتفسير وحديث، كما كان لها حظٌّ وافر من نشأة أصول اللغة وعلم الكلام والفلسفة. وقد كان لهذا الألق المعرفي أثره في اجتذاب الباحثين، قديمًا وحديثًا، متأملين في إسهام الكوفة في التاريخ الإسلامي بدراسات عديدة.

وفي هذا السياق، يأتي كتاب الباحث الباكستاني ظفر إسحاق الأنصاري: «الفقه الإسلامي في حقبة التأسيسية: دراسة في فقه أهل الكوفة»، الذي يقدم مركز نهوض للدراسات والبحوث ترجمته العربية استكمالًا لأحد مشاريع المركز في بسط القول حول الفقه الإسلامي ونشأته وتطوره، ومناقشة الأطروحات الأكاديمية والاستشراقية الغربية حوله.

يعود أصل هذا الكتاب إلى أطروحة دكتوراه قدّمها الأنصاري إلى معهد الدراسات الإسلامية، في جامعة مكجيل بكندا، عام ١٩٦٦م، بإشراف الباحث الباكستاني المعروف فضل الرحمن مالك. وقد أسهمت معرفته الواسعة باللغات الشرقية والغربية، واحتكاكه بعدد من أبرز أساتذة الدراسات الإسلامية في مكجيل حينئذٍ وغيرها من المراكز البحثية، في صقل رؤيته البحثية. فقد كان يختلف إلى غير واحدٍ من أساتذة الإسلاميات في العالم الغربي، مثل: ولفريد كانتويل سميث، مدير المعهد حينها؛ وجوزيف فان إس، المستشرق الألماني المتخصص في علم الكلام؛ وتوشيهيكو إيزوتسو، المستشرق الياباني المعروف؛ وسيد حسين نصر، الباحث الإيراني-الأمريكي؛ وفؤاد سزكين، الباحث التركي-الألماني؛ والعلامة الهندي محمد حميد الله؛ ونيازي بيركيش، عالم الاجتماع الثقافي التركي.

ولم يكن الأنصاري مجرد باحث أكاديمي فحسب، بل كان امتداداً لتراث علمي راسخ. فقد كان والده من كبار علماء الفقه وعضواً في لجنة صياغة الدستور الباكستاني، كما جمعت صلواتٌ فكرية وثيقة بأبي الأعلى المودودي، فكان مترجم تفسيره «تفهيم القرآن» إلى الإنجليزية. وقد انعكس هذا الإرث في منهج الأنصاري، فلم يتعامل مع الاستشراق بردود أفعال انفعالية، بل قدّم قراءة علمية تعيد الاعتبار لمنهجية الفقهاء المسلمين ومؤرخيهم بعيداً عن فرضيات المستشرقين.

وكانت أطروحته هذه من أولى الدراسات التي نقدت الدرس الاستشراقي في الفقه الإسلامي، لا سيما أطروحات جولدتسير وجوزيف شاخت، الذي زعم أن الفقه الإسلامي لم يتشكّل إلا متأخراً تحت تأثيراتٍ سياسية واجتماعية. وقد تصدى الأنصاري لهذه الفرضية بتحليلٍ دقيقٍ لمصنفات أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، ليبرهن أن الفقه نشأ منذ بواكير الإسلام في سياقٍ تشريعيٍّ أصيل، متصلٍ بتعاليم النبوة، لا محاكاة لتشريعات رومانية أو شرقية كما ادّعى شاخت.

وإلى جانب نقده للدرس الاستشراقي في الفقه الإسلامي، كان الأنصاري على صلة بكبار علماء الإسلام، فتعاون مع الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تنفيذ نظرية الاستشراق حول النمو العكسي للأسانيد، وكانت له مناقشاتٌ مع الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ محمد تقي العثماني في قضايا الفقه وأصوله، فكان حلقة وصلٍ بين التراث الإسلامي والدراسات النقدية الحديثة؛ إذ سعى إلى تقديم طرحٍ علميٍّ متماسكٍ يتجاوز فرضيات الاستشراق.

وبهذا يصدق القولُ إن الأنصاري قد سبق كثيراً من الجهود النقدية التي برزت لاحقاً على يد باحثين مثل: وائل حلاق، ومحمد فاضل، وأحمد عاطف أحمد، في مساءلة الأسس النظرية للاستشراق في دراسات الشريعة الإسلامية. ويظل عمله شاهداً على ضرورة استعادة المنهجية الإسلامية في دراسة الفقه الإسلامي، بعيداً عن تأويلات المستشرقين التي حاولت فصله عن سياقه التشريعي الأول.

يتناول الأنصاري في كتابه هذا التطور المبكر للفقه الإسلامي بالكوفة، بالنظر في مصنفات أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، اللذين نقلوا فقه الكوفة من

دائرة الرواية الشفوية إلى دائرة التدوين والتأصيل، وكان لهما أثرٌ بعيدٌ في بناء النظرية الفقهية الإسلامية، غير أن هذا الكتاب لا يقتصر على تتبع اجتهاداتهما، بل يسعى إلى فهم المناخ الفقهي العام في الكوفة، ومحدداته الفكرية، وصلته بالنزاعات الكلامية والتطورات السياسية التي عصفت بتلك الحقبة.

وفي ذلك يرى الأنصاري أنَّ الكوفة -بثرائها الفكري وتعدد تياراتها- كانت أشبه بمعمل فكري تحلقت فيه معالم الفقه الإسلامي قبل أن تأخذ مذاهبه الكبرى صورتها المكتملة: ففيها نشأت مدرسة أهل الرأي، ومنها انبثقت محاولات التععيد الفقهي التي سبقت تنظير الشافعي، وفيها اجتمع أعلام الحديث والفقه والكلام، وكانت ملتقى الحركات الفكرية والسياسية التي صنعت كثيرًا من أحداث التاريخ الإسلامي المبكر. ومن ثمَّ فإن دراسة تطور الفقه الإسلامي -كما يحاول المؤلف في هذا الكتاب- ليست مجرد استعراض لسيرة رجلين، بل هي نافذة على مسار أُمَّة، تتجلى فيها تفاعلات الفكر والتاريخ، وتبرز منها ملامح التحوُّل الذي شهدته الشريعة الإسلامية في قرونها الأولى.

ينتظم هذا الكتاب في خمسة فصول: جاء أولها في بيان «النشأة»، متناولاً ما أحدثته البعثة المحمدية من تحولٍ جذريٍّ في النظام التشريعي والقضائي؛ إذ نقلت العرب من نظام التحكيم القبلي، حيث كانت الأعراف والتقاليد هي الحاكمة، إلى منظومة تشريعية مؤسَّسة على الوحي، وأرست قواعد القضاء الشرعي المنضبط بأصول الشرع، والمحكوم بمقاصده. ثم عرض الفصل لدور السنة النبوية في التشريع، فبيَّن أنها لم تكن نتاج تطور لاحق، بل كانت منذ عهد الصحابة مصدرًا معتمدًا، يُستنبط منه الحكم، وتُبنى عليه الفتوى، ويُرجع إليه في القضاء. كما تناول الفصل نشأة الفقه الإسلامي وتطوره، مبرهنًا أنه لم يكن صناعةً متأخرةً، بل كان امتدادًا للفقه النبوي؛ إذ نهض الصحابة بعد النبي ﷺ باستنباط الأحكام، فكانوا يُعملون النظر في نصوص الوحي، ويجتهدون فيما لم يرد فيه نصٌّ.

ويستعرض المؤلف في الفصل الثاني تطور الفقه الإسلامي في مرحلته المبكرة قبل ظهور أبي حنيفة، متناولاً ثلاثة محاور رئيسة: ترسيخ مرجعية «تعاليم النبوة»،

واستنباط الأحكام الفقهية الأولى، والتأثيرات الفكرية في تطور الاجتهاد الفقهي في العراق، مع التركيز على دور إبراهيم النخعي (ت ٩٥هـ) الذي كان حلقة وصل بين اجتهادات الصحابة وبواكير التنظير الفقهي المنهجي، فقد أخذ عنهم طريقتهم في التعامل مع النصوص، لكنه لم يقتصر على الاتباع المجرد، بل أدخل عنصر الاجتهاد والقياس في معالجة القضايا النازلة، فجعل فقهه أكثر مرونة وقدرة على استيعاب التطورات الاجتماعية، ممهِّدًا بذلك للمدرسة الحنفية التي جعلت القياس والرأي دعامةً أساسيةً في منهجها.

ويعالج الأنصاري في الفصل الثالث نشأة الاصطلاح الأصولي قبل الشافعي، متبعمًا تحوُّل المصطلحات الفقهية في القرن الثاني الهجري، خاصةً في الكوفة، حيث تبلورت معانيها الفنية شيئًا فشيئًا. فلم تكن هذه المصطلحات مستقرة بعد، بل تنوعت دلالاتها حتى دلَّ اللفظ الواحد على معانٍ متباينة، تبعًا للسياق أو القائل، مما يعكس طور التشكُّل الذي اجتازه الفقه الإسلامي في تلك الحقبة. ويرى المؤلف أن القرن الثاني الهجري قد شهد تناميًا في النزعة إلى الضبط؛ إذ أخذت المصطلحات تتحدَّد معانيها شيئًا فشيئًا، وكان لفقهاء الكوفة اليد الطولى في تشكيل كثير من المصطلحات التي ستصبح لاحقًا من دعائم علم أصول الفقه.

ويتناول الفصل الرابع مفهوم «الخبر اللازم» في الفقه الإسلامي خلال القرن الثاني الهجري، فيدرس معايير الفقهاء في تحديد الخبر اللازم، مع التركيز على فقهاء الكوفة، الذين عُرفوا بمنهج مغاير لفقهاء المدينة في ترتيب مصادر التشريع وحجيتها خاصَّة. ويختتم الأنصاري كتابه بالفصل الخامس، حيث يعرض تطور آليات الاجتهاد الفقهي، بدءًا من العمل بالرأي، مرورًا بالقياس والاستحسان، وانتهاءً بإرساء منهجية متكاملة على يد الشافعي. ويرى الأنصاري أن الفقه الإسلامي لم يقتصر على ضبط الأخبار ونقلها، بل انصبَّ اهتمامه أيضًا على طرائق استنباط الأحكام عند غياب النص الصريح؛ إذ كان الاجتهاد العقلي عنصرًا حاضرًا بدرجات متفاوتة بين الفقهاء، لكن ظلَّ الجدل قائمًا حول المنهجية التي ينبغي اتباعها وحدود استخدام الرأي.

وفي سياق التطور الفقهي، يشير المؤلف إلى الدور البارز الذي لعبته الكوفة، حيث شهدت حركة اجتهادية واسعة تميزت بالتوسع في استخدام القياس والاستحسان، فضلاً عن انتقال الفقه الإسلامي من مرحلته الارتجالية إلى منهج أكثر تنظيمًا. ومع تقدّم الزمن، أصبح أهل الكوفة أكثر اعتمادًا على الأحاديث النبوية، في مقابل تراجع الاحتجاج بالعمل مقارنةً بفقهاء المدينة، مما أضفى على الفقه الكوفي طابعًا أكثر تطورًا من نظيره المدني، وقد بلغت هذه الصناعة الفقهية أوجها عند محمد بن الحسن الشيباني.

وبهذا يسعى هذا الكتاب إلى تقديم قراءة تاريخية متماسكة، لا تكتفي برصد النصوص وتوثيق الأقوال، بل تتعدى ذلك إلى تحليل المنهج، والكشف عن المؤثرات التي صنعت هذا التراث الفقهي، وأسهمت في نشأته وتطوره، مع التركيز على الدور الذي لعبته الكوفة في هذا كله. ولذلك يقع هذا الكتاب في صميم المشروع الفكري لمركز نهوض للدراسات والبحوث، الذي تُمثّل مباحثُ الفقه الإسلامي ونشأته وتطوره وسبل تجديده محورًا أساسيًا من محاوره.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز قد أصدر جملةً من المؤلفات القيّمة التي تتصل بهذا المحور اتصالاً وثيقًا، نذكر منها -على سبيل المثال- «مرجع أكسفود في الفقه الإسلامي وأصوله وتاريخه» بتحرير أنور إيمان ورومي أحمد، و«أنثروبولوجيا الفقه الإسلامي» لأريا نكيسا، و«الفقه والدولة والسلطان: الدولة العثمانية وصناعة الفقه الإسلامي» لسامي أيوب، و«إنشاء الأحكام بين أصول الفقه وعلم الكلام» لعمر فرحات، و«في أصول النظام القانوني الإسلامي» و«في تاريخ النظام القانوني الإسلامي» كلاهما للأستاذ الدكتور محمد أحمد سراج.

وبعد، فإن مركز نهوض للدراسات والبحوث إذ يقدّم هذا الكتاب إلى قُرّاء العربية، ليحدوه الأمل في أن يُسهم في تعميق الفهم المعاصر للفقه الإسلامي، وإثراء ما يدور حوله من ألوان النقاش العلمي، ووصل ما انقطع بين ماضي هذا الفقه وحاضره.